



إخضاع الشركات إلى ضوابط ضريبية ضروري

هل تنقذ التكنولوجيا الجديدة العراق من أزماته الاقتصادية؟

ضعف النظام المصرفي عقبة لمتابعة حركة الأموال

وفي عام 2014 عندما واجهت حكومة إقليم كردستان أزمة سيولة استولت على أموال الودائع في البنوك مما بدد ثقة المواطنين في القطاع المصرفي ككل. ولكن جائحة كورونا المستجدة دفعت أعدادا كبيرة من العراقيين إلى القبول بفكرة الاقتصاد الرقمي. وفي أربيل وبيداد تزايدت شعبية تطبيقات توصيل الطعام عبر الأجهزة الذكية مثل "توب توب" والسريع. وفي مدينة السليمانية بإقليم كردستان زاد إقبال السكان على استخدام موقع "بيبي بوك دوت كوم" لشراء احتياجاتهم بدلا من الذهاب إلى المتاجر.



بلال وهاب
حكام العراق استقلوا
مناصبهم لإثراء
أنفسهم وشركاتهم

وبينما يستعد العراقيون لعصر الاقتصاد الرقمي حيث أن أكثر من 40 في المئة من العراقيين مولودون بعد الغزو عام 2003، فإن خطوة دخول المصرف العراقي للتجارة إلى عالم المعاملات المصرفية عبر الهاتف المحمول، سيتردد صداها في مجالات أوسع بالنسبة إلى الثقة العامة. على سبيل المثال عندما يتم تغريم راكب السيارة في العراق 50 ألف دينار (34 دولار) لعدم ارتداء الكمامة الواقية من فايروس كورونا المستجد، فإنه لا يعرف إن كانت الأموال التي سيدفعها تصل إلى الخزنة العامة أو تذهب إلى جيب رجل الشرطة. في حين أنه عند سداد الغرامة عبر تطبيقات الهاتف المحمول فهو سيتأكد من وصولها إلى الخزنة العامة. الأمر نفسه ينطبق على مختلف أشكال الغرامات والرسوم التي يدفعها المواطن العراقي. في الوقت نفسه فإن تقديم المصرف العراقي للتجارة للخدمات المصرفية الإلكترونية يمكن أن يتيح للعراق التغلب على العقبات المتزايدة بالنسبة إلى البنية التحتية للبنوك التقليدية والفساد الناتج عن تداول المصالح.

وفي حين تمتلك أغلب أقاليم العراق مثل كربلاء والأنبار وبغداد القدرة على جذب المستثمرين وإتاحة الفرصة أمامهم لتحقيق أرباح كبيرة، فإن الخدمات المالية عبر الهاتف المحمول تسهل ممارسة الأنشطة التجارية، وتساعد في تجنب الرسوم المصرفية الكبيرة وتدعم قدرا أكبر من الشفافية.

لذلك يدعو الباحثان بلال وهاب وميشيل رويين الإدارة الأميركية إلى تقديم كافة وسائل الدعم للحكومة العراقية من أجل تطوير النظام المصرفي العراقي ودفعه نحو التحول إلى الاقتصاد الرقمي مع ضمان الأمن المعلوماتي له. في الوقت نفسه فإنه من مصلحة الولايات المتحدة التنسيق والتعاون مع العراق لضمان ألا تتحول تطبيقات المعاملات المالية عبر الهاتف المحمول والتي تسمح بتحويل العملات بين الدينار والدولار إلى قناة خلفية لإسرائيل للالتفاف على العقوبات الأميركية.

يرتقب العراق تدشين المصرف العراقي للتجارة تطبيقه للخدمات المالية عبر الهاتف المحمول لتطوير متابعة حركة الأموال وزيادة الإيرادات من خلال الرسوم والضرائب ما من شأنه تفكيك البيروقراطية وقطع الطريق على الفساد الذي يشكل حجر عثرة أمام تعافي النمو وزيادة الإيرادات.

العراقيين لا يثقون في البنوك. واستخدام الخدمات المصرفية في العراق ما زال منخفضا. فحتى عام 2017 كانت نسبة العراقيين الذين يمتلكون حسابات مصرفية نحو 20 في المئة من إجمالي العراقيين.

والآن ورغم وجود حوالي سبعين بنكا تعمل في العراق، تستخدم ثلاثة بنوك كبرى فقط وهي الرافدين والرشد والمصرف العراقي للتجارة على حوالي 85 في المئة من إجمالي أصول القطاع المصرفي.

ولا يوجد سوى بنك دولي كبير واحد يعمل في العراق حاليا وهو ستاندرد تشارتد ويمتلك عددا قليلا من الفروع ويركز على المشروعات الحكومية الكبرى. وفازت شركة إنترناشيونال سمارت كارد العراقية بعقد لصفوف رواتب العاملين في الحكومة إلكترونيا عبر بطاقات مؤمنة بالعوامل البيولوجية "كيو.اي كارد". وفي عام 2019 قالت الشركة إن لديها حوالي 7 ملايين شخص يحملون بطاقتها.

ويقول الباحثان إن ضعف النظام المصرفي في العراق يعتبر سببا رئيسيا وراء وضع البنك الدولي العراقي في المركز 186 من بين 190 على مؤشر سهولة الحصول على القروض ضمن تقرير البنك الدولي عن ممارسة الأعمال لسنة 2020 وأدى هذا إلى خروج كبير لرؤوس الأموال من العراق.

ويقول علي علاوي وزير المالية العراقي على سبيل المثال إن حوالي 250 مليار دولار خرجت من العراق منذ 2003 وهو ما يعادل ثلاثة أمثال الميزانية السنوية للعراق. في الوقت نفسه فإن ضعف النظام المصرفي دفع المواطنين العراقيين إلى الاعتماد بصورة أكبر على التحويلات المالية غير الرسمية مما يؤثر سلبا على قدرة الحكومة على متابعة حركة الأموال وتحصيل الضرائب والرسوم.

20
في المئة فقط نسبة العراقيين الذين يمتلكون حسابات مصرفية من إجمالي المواطنين

وعلى سبيل المثال فإن الخزنة العامة تفقد حوالي 90 في المئة من الإيرادات المحتملة للجمارك والمقدرة بنحو 7 مليارات دولار سنويا بسبب فساد المسؤولين والميليشيات المسلحة. في الوقت نفسه فإن الحكومة المركزية في بغداد وحكومة إقليم كردستان لا تبذلان جهدا كافيا لتعزيز ثقة المواطنين في النظام المصرفي. وهناك مشروع قانون في البرلمان العراقي للتأمين على الودائع لا يهتم به أحد.

بغداد - في الوقت الذي تسعى فيه الولايات المتحدة إلى إعادة صياغة علاقاتها مع العراق، يمثل ظهور الاقتصاد الرقمي في العراق فرصة لإثارة الرئيس الأميركي جو بايدن للتفكير في كيفية تشجيع تطور الاقتصاد العراقي.

وبعد 18 عاما من الغزو الذي قادته الولايات المتحدة للعراق والإطاحة بحكم رئيسه الراحل صدام حسين، يستعد الاقتصاد العراقي لتحقيق قفزة تكنولوجية يمكن أن تتيح له تجاوز المشكلات الهيكلية وتغرات الفساد التي تخنق القطاع الخاص. ففي الأول من مايو المقبل سيدشن المصرف العراقي للتجارة تطبيقه للخدمات المالية عبر الهاتف المحمول.

هذه الخطوة قد تبدو بسيطة، لكن القدرة على دفع الأموال عبر الهاتف ساعدت الكثير من الدول في أغلب مناطق العالم على تجاوز البنية التحتية المصرفية المادية الضعيفة وجذفت نظم الفساد الشائعة وشجعت على الابتكار، بحسب بلال وهاب الباحث في معهد واشنطن، وميشيل رويين الباحث المقيم في معهد "أميركان إنتربرايز" في التحليل الذي نشرته مجلة "ناشيونال إنترست" الأميركية.

ويقول وهاب ورويين إن الفساد شكل عقبة في طريق الاقتصاد العراقي لسنوات طويلة. وتضع منظمة الشفافية الدولية العراق ضمن الدول الأكثر فسادا على مستوى العالم، مقدما فقط على إريتريا وكوبا، مع تحسن طفيف مقارنة بمستوى الفساد منذ 10 سنوات. وأدت المظاهرات الشعبية الحاشدة الراضة بالفساد في العراق في أكتوبر 2019 إلى استقالة رئيس الوزراء لكنها لم تؤد إلى إصلاحات ذات معنى.

وأضافا أن "من أبرز القواسم المشتركة بين مكونات الطيف السياسي العراقي، استعداد السياسيين لاستغلال مناصبهم لإثراء أنفسهم وعائلاتهم أو لصالح شركاتهم. وتبدو المشكلة أكثر وضوحا في كردستان العراق، حيث يستخدم السياسيون طائرات خاصة في حين أن رواتب الأطباء والمعلمين لم تدفع منذ شهور".

وفي عهد صدام حسين وفي السنوات الأولى بعد الإطاحة به كانت الحكومة العراقية تدفع الرواتب للموظفين نقداً، وهو ما يفتح الباب أمام إراج أسماء وهمية في كشوف الرواتب، ويتيح للرؤساء اقتطاع أموال لأنفسهم من رواتب رؤوسهم. ولواجهة هذه الممارسات سعت الحكومة إلى الانتقال إلى نظام دفع الرواتب عبر الحسابات البنكية. وقد أصبح هذا الأمر إلزاميا بالنسبة إلى العاملين في رئاسة الوزراء ورئاسة الجمهورية، لكنه ما زال اختياريا بالنسبة إلى العاملين في البرلمان. ولكن إيداع الرواتب في حسابات بنكية لا يكفي لسبب بسيط وهو أن

تركيا تصدر مذكرة لإيقاف مؤسس منصة ثوديكس إثر عملية احتيال

اختلاس ملياري دولار من الحسابات يثير زعر المستثمرين

ولم يرتبط زعر وتخوف المستثمرين بإغلاق موقع المنصة فقط، بل بإغلاق مديرها أوزير حساباته على موقعي التواصل تويتر وإنستغرام منذ يوم 20 من أبريل الحالي، قبل أن يختفي وبحوزته ما قيمته 2 مليار دولار من العملة الرقمية، من 391 ألف حساب على المنصة.

وجاء ذلك بعد أيام من إعلان البنك المركزي التركي حظر استخدام العملات والأصول الرقمية في شراء السلع والخدمات، مشيرا في بيان مطلع الأسبوع الحالي إلى أضرار محتملة غير قابلة للإصلاح ومخاطر كبيرة في تلك التعاملات.

وأوضح البيان أن "العملات الرقمية وبقية الأصول الرقمية القائمة على تكنولوجيا الدفع الموزعة لا يمكن استخدامها، بشكل مباشر أو غير مباشر، كأداة للدفع".

وأضاف البنك "مقدمو خدمات الدفع لن يكونوا باستطاعتهم تطوير نماذج أعمال بطريقة تستخدم فيها الأصول الرقمية بطريقة مباشرة أو غير مباشرة في توفير خدمات الدفع وإصدار الأموال الإلكترونية، ولن يكونوا باستطاعتهم تقديم أي خدمات ذات صلة بهذه النماذج من الأعمال".

ولفت البنك المركزي التركي إلى أن تلك الأصول لا تخضع لأي ليات تنظيم أو إشراف ولا لسلطة تنظيمية مركزية.

وحسب ما ذكرت وكالة "الإنناضول" تعليقا على قضية منصة "ثوديكس"، فقد أطلق مكتب المدعي العام في إسطنبول تحقيقا، بعد إغلاق موقعها والتقارير التي تحدثت عن سفر مديرها إلى الخارج. وفي غضون ذلك قدم المحامي عبدالله أسامي كيران شكوى جنائية ضد فاتح فاروق، بدعوى "احتيال جسيم"، مؤكدا أن المنصة تضم 400 ألف عضو، من بينهم 390 ألفا ينشطون في التداول.

تحركت السلطات التركية لإيقاف مؤسس منصة "ثوديكس" لصرف العملات الرقمية بعد أن اختلس أموالا طائلة قبل إغلاق المنصة وفراره خارج البلد، مما أثار حالة من الذعر في عملية وصفت بأكبر عملية احتيال في تاريخ الدولة.

وكانت المنصة تعمل بموجب ترخيص "فينسان.أم.أس.بي" في الولايات المتحدة، وكانت مفتوحة للمستخدمين في أنحاء العالم، ومنذ يوم 20 من أبريل الحالي أغلقت موقعها عبر الإنترنت، ونشرت بيانا أعلنت فيه أن المستخدمين لن يتمكنوا من استخدام الموقع لمدة 6 ساعات أولا ثم لمدة أربعة إلى خمسة أيام، على أساس أنها تجري إجراءات تخص شراكة جديدة.

وتحدث مستثمرون في المنصة عن أنهم لم يتمكنوا من الدخول إلى حساباتهم بأي شكل من الأشكال، منذ ثلاثة أيام مضت. ونقلت وسائل إعلام تركية عن أحد المستثمرين قوله "نواجه تحذيرات ورسائل تنبيه في أثناء محاولة الدخول للحسابات، وأيضا عند محاولة الدخول لموقع المنصة، نحن في حالة ذعر ومعنا مئات الآلاف من المستثمرين".



صورة غير واضحة لما حدث

إسطنبول - أصدرت السلطات التركية مذكرة إيقاف دولية بحق مؤسس منصة لصرف العملات الرقمية فز وبحوزته ملياري دولار من أموال المستثمرين، وفق ما أفادت وسائل إعلام رسمية الجمعة. كما أوقفت الشرطة 62 شخصا في عمليات دهم الجمعة لاحتمال ارتباطهم بشركة "ثوديكس" التي ترأسها رجل الأعمال الهارب فاروق فاتح أوزير. وأفادت وكالة أنباء دوغان الخاصة أن النيابة تحقق بشأن أوزير بتهمتي "الاحتيال الخيطير وتأسيس منظمة إجرامية".

ونشر مسؤولو أمن أترك الخميس صورة له أثناء مروره عبر قسم الجوازات في مطار إسطنبول وهو في طريقه إلى وجهة لم يتم تحديدها.

وأكدت مصادر أمنية لاحقا أن أوزير، الذي يعتقد أنه يبلغ من العمر 27 أو 28 عاما، وصل إلى البانيا.

وعلقت منصة "ثوديكس" التداول بعدما نشرت رسالة غامضة الأربعاء تفيد بأنها تحتاج إلى خمسة أيام للتعامل مع استثمار خارجي لم تحدد.

وذكرت تقارير إعلامية أن المنصة أغلقت بينما كان لا يزال بحوزتها ملياري دولار من 391 ألف مستثمر.

وشهدت الأوساط الداخلية في تركيا جدلا بعد إغلاق منصة تداول العملات الرقمية على شبكة الإنترنت. وتحدث بعض النشطاء عن أكبر عملية احتيال في تاريخ الجمهورية التركية من قبل مؤسس منصة "ثوديكس" وهي بورصة العملات الرقمية تأسست عام 2017، ويقع مقرها في تركيا.

أوبك تحشد جهودها لمواجهة قانون أميركي مناوئ لها

أمم محاكم أجنبية، ربما يشمل ذلك الجيش، لأي نشاط ترغبه دولة أجنبية في أن تجعل منه جريمة".

وقال باركيندو إن مطالب مشروع القانون ربما تشمل تقويض العلاقات المهمة في مجالات التجارة والطاقة بين الولايات المتحدة والدول الأعضاء وقد تؤثر على أسعار النفط.

وأضاف أنه قد "يزيد من مخاطر حدوث تقلبات في أسواق النفط العالمية، بما يؤثر تأثيرا مباشرا على الولايات الأميركية المنتجة للنفط والشركات".

نال مشروع القانون، المقدم من النائب الجمهوري ستيف تشابوت، موافقة اللجنة القضائية بمجلس النواب. خطابات أمانة أوبك إلى الأعضاء أمر شائع وهي ترتبط بالأحداث التي قد تؤثر على مستهلكي الطاقة ومنتجها.

وقالت رسالة باركيندو إن مشروع القانون قد يفرض على أعضاء أوبك وشركات النفط الوطنية، وقد يجري تحصيلها عن طريق مصادرة أصول على الأراضي الأميركية أو خارجها.

وتابعت أن الامانة العامة للمنظمة في فيينا ستترسل تقارير شهرية عن تطورات مشروع القانون، وستعقد اجتماعا لخبراء القانون للقيام بصف ذهني بخصوص الخطوات الممكنة واكتساب فهم أفضل لموقف الإدارة الأميركية الجديدة بشأن المشروع.

ولم يكن هذا القانون الأول من نوعه فقد سبق وطرحته الإدارة الأميركية خلال العام 2018 قانونا لمقاضاة منظمة أوبك بتهمة ممارسة إجراءات احتكارية في ظل مخاوف من ارتفاع الأسعار فوق 100 دولار للبرميل. واستهدف المشروع حينها تغيير قانون مكافحة الاحتكار الأميركي ليسمح بمقاضاة منتجي أوبك بتهمة التواطؤ، وجعل تقييد إنتاج النفط أو الغاز أو تحديد أسعارهما مخالفا للقانون وإزالة الحصانة السيادية التي تقضي المحاكم الأميركية بوجودها بموجب القوانين والتراتب.

للولايات المتحدة في حالة إقراره". وتابع "هذه المطالب قد تشمل: إضعاف مبدأ الحصانة على المستوى العالمي، وتعرض المصالح الأميركية في الخارج للخطر، وكذلك حماية مواطنيهم وأصولهم".

وليست هذه هي المرة الأولى التي ينظر فيها الكونغرس لمشروع قانون يستهدف أوبك بالتزامن مع ارتفاع في أسعار النفط، لكن أيا من المحاولات السابقة لم يكتب له النجاح على مدى أكثر من 20 عاما.

وقال باركيندو إن "عدد من الفاعلين الاقتصاديين البارزين في الولايات المتحدة" أبدوا تحفظا بشأن مشروع القانون، لاسيما غرفة التجارة الأميركية. وتضمنت رسالته إلى أعضاء أوبك خطابا من نيل برادلي كبير مسؤولي السياسات لدى الغرفة، موجه إلى جيروالد نادلر رئيس اللجنة القضائية بمجلس النواب الأميركي وجيم جوردان وهو عضو رفيع المستوى باللجنة.

وكتب برادلي في رسالته المؤرخة في 13 أبريل "بموجب الأنظمة القانونية المتبادلة يمكن محاكمة الولايات المتحدة الأميركية وعملاتها في أنحاء العالم

لندن - حثت أوبك أعضاءها على الانخراط مع الإدارة الأميركية بشأن مشروع قانون أميركي مقترح مناوئ للمنظمة، يعرف باسم (نوبك)، وأن يشروا أن تمرير هذا القانون قد يعرض الأصول الأميركية في الخارج للخطر.

واقترت لجنة بمجلس النواب الأميركي هذا الأسبوع مشروع قانون يسمح بمقاضاة منظمة البلدان المصدرة للبترول (أوبك) بتهمة التواطؤ لرفع أسعار النفط، لكن من غير المؤكد إن كان المشروع سيحظى بتأييد المجلس نفسه.



محمد باركيندو
ويعرض المصالح الأميركية للخطر

وقال محمد باركيندو أمين عام أوبك في رسالة للدول الأعضاء أطلعت عليها رويترز "من الضروري أن تعزز الدول الأعضاء الاتصالات الدبلوماسية الثنائية مع مسؤولي الحكومة في الولايات المتحدة وأن يشروا مطالب مشروع القانون بالنسبة



استشعار الخطر يقضي توحيد الجهود